

خارطة القوى المتنافسة في الانتخابات: أحزاب ومرجعيات

شيماء بهاء الدين^(*)

مقدمة:

اتسمت الحياة السياسية في بعدها الحزبي في مصر قبل الثورة بالجمود وعدم الفاعلية نتيجة حالة التضييق الخانقة من قبل الحزب الوطني المنحل، إلى جانب الانشقاقات المتتالية داخل الأحزاب. وكانت الأحزاب الأشهر كالتالي: الأحزاب الليبرالية: الوفد والغد، أما الأحزاب اليسارية والقومية فكان أبرزها: التجمع والناصري.

وقد كانت القوة السياسية المعارضة الأكثر فاعلية طوال عقود مضت جماعة الإخوان المسلمين. ثم برز على الساحة السياسية منذ سنوات قليلة الحركات الاحتجاجية، وعلى رأسها حركة كفاية وحركة 6 إبريل. لكن عقب ثورة 25 يناير حدث حراك سياسي غير مسبوق، على إثره تشكلت العديد من الأحزاب السياسية فضلا عن الائتلافات (مع العلم أن الفرق بين الحزب والائتلاف هو أن الحزب هو مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة، ينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم، ولا يمكن أن يطلق على أي تنظيم أنه «حزب» ما لم يكن له أعضاء ومؤيدون وجماهير، ولا يطلق على الشخص الواحد «حزب» مهما كانت لديه أفكار وبرامج ما لم يلتف حوله الناس والجماهير. أما الائتلاف، فهو مجموعة من عنصرين سياسيين أو أكثر - قد يكونان، على سبيل المثال، أفراداً أو أحزاباً أو مجموعات مصالح- تأتلف لتحقيق عن طريق العمل المشترك هدفاً أو مطالب معينة ولا يشترط وحدتهم الفكرية. مثل ائتلاف شباب الثورة وائتلاف شباب ماسبيرو). ولكل من هذه التشكيلات مرجعيته ورؤيته التي حاول التعبير عنها عبر برامجها، ومواقفه المختلفة.

وتهدف هذه الورقة إلى الوقوف على خارطة الحزبية الراهنة، لاسيما القوى المتنافسة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. أخذاً في الاعتبار أن المرجعيات كان لها دور كبير في تشكل هذه الخارطة. وكذا تناول أهم الأفكار المطروحة من الأحزاب المختلفة، سعياً لإدراك جديد الحياة الحزبية لمصر ما بعد ثورة 25 يناير، لاسيما مع سيادة حالة من الاستقطاب نلمحها في عديد من الممارسات والأفكار، بينما من المنتظر أن تقدم هذه الأحزاب نماذج جديدة للعمل الحزبي، تعي معاني جديدة للسياسة لا تقتصر على الانتخابات والقوانين، لاسيما مع وجود عدد لا يُستهان به من الأحزاب ذات المرجعية الدينية.

وقد تأسست العديد من الأحزاب في مرحلة ما بعد الثورة، ومنها ما عبر عن تيارات جديدة تماماً في العمل السياسي كالتيار السلفي، وما كان محاولة لتجديد تيارات قديمة في العمل

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

السياسي من تيارات علمانية كالتيارين الليبرالي واليساري، كما كان منها ما يعبر عن تغيير في آلية العمل السياسي كحالة تأسيس جماعة الإخوان المسلمين لحزب الحرية والعدالة. ولكن من المهم في هذا المحل الإشارة الى أننا لا نتحدث عن جزر منعزلة، فمعايير التصنيف ليست جامدة وأن التداخل أمر واضح؛ فعلى سبيل المثال، ظهرت أحزاب تعبر عن منطقة وسط أيديولوجياً، كحزبي الحضارة والعدل، كما لا يبتعد كثيراً حزب الوسط عن هذا الإطار. والأهم أن أفكار الحرية والعدالة الاجتماعية التي كانت أبرز محركات وأهداف الثورة مثلت -كما سنرى- أفكاراً عابرة للأحزاب، فكانت مشتركة بينها بصياغات وتوليفات متباينة، كل حسب خلفيته.

أولاً- الجديد على خارطة القوى الحزبية بعد الثورة:

ويأتي الجديد سواء على مستوى الأحزاب ذات المرجعية الدينية أو المرجعية العلمانية وما بينهما، وكان هناك العديد من التنويعات على كل جانب.

1- أحزاب ذات مرجعية دينية:

وهي لم تكن معبرة عن نمط واحد، بل تنوعت تبعاً للجهة التي أنشأتها والخلفية المعبرة عنها، سواء كانت إخوانية أو سلفية أو غير ذلك، بل كان هناك تنوع داخل كل إطار.

أ- أحزاب خرجت عن جماعة الإخوان المسلمين:

وهنا، يمكن التمييز بين شكلين: الأول حزب الحرية والعدالة، وهو الممثل الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين. الثاني أحزاب منشقة عن جماعة الإخوان، وذلك مثل: الوسط، التيار المصري، النهضة.

أما عن حزب الحرية والعدالة، فقد أعلنت الجماعة بعد خلع الرئيس السابق بأيام عزمها تأسيس حزب سياسي بمجرد رفع القيود عن تأسيس الأحزاب⁽¹⁾. وقد قبلت لجنة شؤون الأحزاب الحزب في يونيو 2011. وقد أثارت هذه الخطوة من قبل جماعة الإخوان المسلمين الكثير من التساؤلات؛ حيث عد ذلك مخالفاً لموقف الجماعة الراض للحزبية. وقد أوضحت الجماعة موقفها الجديد فيما يلي: (1) إن هذه الخطوة تأتي اتساقاً مع توجهات وسياسات الجماعة المتخذة من قبل مجلس الشورى العام منذ فترة طويلة، والتي تقضي بأن تُنشئ الجماعة حزباً سياسياً. (2) إنشاء هذا الحزب يأتي تلبية لرغبات وآمال وطموحات الشعب المصري الكريم في مستقبل أفضل وغدٍ مشرق، يعيد لمصر دورها ومكانتها وريادتها⁽²⁾.

1- المصري اليوم، 15-2-2011.

2- المصري اليوم، 21-2-2011.

وفي تعريف الحزب لذاته نجد التأكيد على كونه يؤمن بفكر جماعة الإخوان المسلمين، ويتبنى رؤيتها في المجال الحزبي والسياسي؛ حيث الإيمان بأن الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع وأن الشورى هي جوهر الديمقراطية⁽³⁾. قد كان هناك تأكيد مستمر على أن عضوية الحزب مفتوحة لكافة المصريين الذين يقبلون ببرنامج الحزب وتوجهاته كغيره من الأحزاب، دون أي حساسيات دينية. ويبلغ عدد المؤسسين ٨٨٢١ شخصًا من كل محافظات مصر، بينهم ٩٧٨ امرأة، و ٩٣ قبطياً، وعدد من المصريين في الخارج⁽⁴⁾.

وبالنسبة إلى الأحزاب المنشقة عن الإخوان المسلمين، فيمكننا الحديث عن حزب

الوسط، وهو حزب انشق قبل الثورة. وقد تأسس على يد مجموعة خرجت عن جماعة الإخوان قبل الثورة بسنوات، على خلفية رغبتهم في تأسيس هذا الحزب بينما كانت ترفض الجماعة ذلك المنحى حينها. وقد رُفض طلبهم أكثر من مرة من قبل لجنة تأسيس الأحزاب. وفي فبراير 2011 أودعت دائرة شؤون الأحزاب بمجلس الدولة حيثيات حكمها بالسماح بتأسيس حزب الوسط، وإلغاء قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية بمجلس الشورى، الصادر في ٢٠٠٩ بالاعتراض على تأسيس الحزب لخروج اللجنة عن الفهم الصحيح لأحكام الدستور والإدراك والوعي بقانون الأحزاب السياسية.

وعلى جانب آخر، هناك أحزاب انشقت بعد الثورة، ففي مارس 2011 أعلن المهندس حامد الدفراوي، القيادي في جماعة الإخوان المسلمين، عن تأسيسه حزباً سياسياً باسم «مجتمع السلام والتنمية» مؤكداً كذلك أن عضويته مفتوحة للجميع بمن فيهم الأقباط. وأرجع سبب إنشائه إلى وجود أزمة بينه وبين مكتب الإرشاد الحالي منذ الانتخابات البرلمانية في 2010.

أيضاً هناك حزب النهضة الذي أسسه د. إبراهيم الزعفراني⁽⁵⁾، وأكد على مرجعية الحزب الإسلامية. وصرح أحد قياديي الحزب أن الخروج من الجماعة جاء لخلاف في سياستها وليس فكرها، وفي هذا السياق رأى أن يكون للجماعة أكثر من حزب يعبر عن مبادئها وأفكارها، دون حصرها في حزب واحد⁽⁶⁾. وقد انفصل عن حزب النهضة مجموعة اتجهت لتأسيس حزب جديد تحت مسمى حزب الريادة (على خلفية خلافات حول بعض الأمور الإجرائية)، والذين اعتبروا أيضاً أن مزيد من الأحزاب أمر صحي⁽⁷⁾. وقد اتجهت مجموعة من الشباب بالأساس إلى تأسيس حزب التيار المصري⁽⁸⁾.

3- http://www.hurryh.com/About_us.aspx.

4- المصري اليوم، 19-5-2011.

5- المصري اليوم، 19-4-2011.

6- المصري اليوم، 30-5-2011.

7- الدستور، 27-6-2011.

8- الدستور، 21-6-2011.

ب- أحزاب سلفية:

وقد مثل تأسيس السلفيين لأحزاب، بل وتوجههم للعمل السياسي بشكل عام، أمرًا مثيّرًا للاهتمام؛ إذ كانوا يرفضون العمل السياسي لأسباب تتراوح بين النفور من العمل السياسي ككل أو رفض أدواته الراهنة. إلا أن جانبًا كبيرًا منهم قد برر التغيير في الموقف بتغيير الظروف وإمكانية تأسيس حياة سياسية سليمة وحقيقية بخلاف المناخ السائد قبل ثورة 25 يناير. والأحزاب السلفية انطلاقًا من مرجعيتها أكدت على الالتزام بالمرجعية الدينية، لكنها بخلاف ما قد يكون متوقعًا لدى البعض أعلنت أن عضويتها مفتوحة لجميع المصريين.

وأبرز الأحزاب السلفية حزب النور المنبثق عن الدعوة السلفية (الأكثر حضورًا على الساحة)، ويعد أول حزب سلفي توافقت عليه لجنة شؤون الأحزاب. ويرى الحزب أنه يمثل "رجال ونساء، شباب وفتيات... تعاهدوا على تجديد دماء أمتهم وبعث ريادتها، والقيام بواجب الإصلاح التدريجي تحت شعار "إن أُريدُ إلاَّ الإصلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ"، انطلاقًا من الفهم الشامل لمبادئ الإسلام دينًا ودولة". ويضم الحزب بين أعضائه مجموعة من المسيحيين و51% من السيدات⁽⁹⁾.

هذا فضلا عن حزب الأصالة، الذي تمت الموافقة عليه في نهاية أغسطس 2011، ويعرف نفسه بأنه حزب سياسي يسعى لنشر قيم العدالة والمساواة وإعادة الصدارة لمصر في مختلف الميادين بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية⁽¹⁰⁾. إلى جانب حزب الفضيلة، الذي بدأ السلفيون في الإعلان عنه عن طريق حملة إعلانية عبر «فيس بوك» ومن خلال روابط تحمل اسم الحزب.

ج- أحزاب ذات خلفية راديكالية:

وقد تعددت الجهات المؤسسة لها، ففي فبراير 2011 أعلنت مجموعة منشقة عن تنظيم الجماعة الإسلامية تحت اسم «التيار الجديد داخل الجماعة الإسلامية» عن تشكيل مجلس أمناء لها وعدد من القيادات للمجموعة، تمهيدًا لإعداد برنامج حزب سياسي تحت اسم «حزب الجبهة الإنسانية للإصلاح والتغيير» يضم العديد من أعضاء الحركات الإسلامية كما يضم عددًا من الأقباط⁽¹¹⁾. وقد شهد مجلس شورى الجماعة خلافًا حول العمل في السياسة، إلا أنه في مارس 2011 أعلن كرم زهدي، أمير الجماعة الإسلامية ورئيس مجلس شورى التنظيم، عن أن الجماعة تبحث تأسيس حزب من أجل رعاية مصالح الأمة، وإعانة المحتاجين، والعلم والتربية

9- <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/131143-qq-.html>. 22 - 6-2011.

10- <http://www.alasalah.org/pages/home.html>

11- المصري اليوم، 2011-2-27.

والدعوة، وتحقيق الغايات الرفيعة، ومطامع الشباب وأبناء هذه الأمة، ورأى أنه لا يختلف أحد على أن هذا أمر مباح في كل الشرائع، وليس من قبيل الصراع على السلطة.

وعقب ذلك أعلن د.ناجح إبراهيم، عضو مجلس شورى الجماعة، أن المجلس قرر المضي قدماً في إعداد برنامج الحزب بالاستعانة بعدد من أساتذة القانون؛ حيث تم التأكيد على أن في هذا دليل على عدم نية الجماعة العودة إلى العنف⁽¹²⁾، وقد كان إنشاء حزب البناء والتنمية. وقررت الجماعة الإسلامية المشاركة عبر الحزب في العمليات الانتخابية فيما قررت عدم ترشيح أحد من أعضائها في الانتخابات الرئاسية⁽¹³⁾.

وفي أبريل 2011، أعلنت جماعة الجهاد الإسلامي البدء بتأسيس حزب سياسي باسم «السلامة والتنمية»، والتخلي عن العنف والعمل السري. ويعرف الحزب نفسه بأنه حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية، تتكون قياداته من الجهاديين السابقين⁽¹⁴⁾.

د- أحزاب صوفية:

كان في البداية حدوث انقسام بين الطرق الصوفية حول إنشاء حزب سياسي باسمهم؛ حيث أعلن المجلس الصوفي العالمي رفضه دعوة 18 طريقة صوفية على رأسها الطريقة العزمية لإنشاء حزب سياسي صوفي معتبراً أنه "لا دخل للصوفية في السياسة" وأن "الصوفية ينبغي أن تتأى بنفسها عن ذلك"⁽¹⁵⁾. وتمثلت حجج الرافضين في الآتي:

- إنشاء أحزاب دينية يؤدي لنوع من الانشقاق داخل المجتمع ويزرع الفتن بين الطوائف المختلفة وهو ما لم تهدف إليه ثورة التحرير.

- مهمة الصوفية اليوم هي تقديم رؤيتهم في إصلاح المجتمع لأن نجاح ثورة الشباب أثر في كل التيارات ومنها الصوفية، التي ينبغي أن تشارك بإيجابية في هذه الثورة⁽¹⁶⁾.

إلا أن الطرق المؤيدة لفكرة إنشاء الحزب أعلنت عن تأسيس حزب سياسي يتوافق ومتطلبات المرحلة المقبلة، لكنهم أوضحوا أنه لا يسعى للوصول للحكم، وإنما التغييرات التي طرأت على الحياة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، حضرت المشايخ على المشاركة في الحياة السياسية بشكل كبير، ورحبوا بمشاركة طائفة المتصوفة من المسيحيين في الحزب لتعزيز مبدأ المواطنة. ومن الأحزاب الصوفية: التحرير، صوت الحرية.

وكانت مواقف الصوفية أقرب إلى موقف التيار الليبرالي -كما سنرى- حيث التخوف من

12- المصري اليوم، 12-3-2011.

13- المصري اليوم، 24-5-2011.

14-<http://sharek.almasryalyoum.com/node/1257>.

15- المصري اليوم، 20-2-2011.

16- المرجع السابق.

الإخوان والسلفيين، الذين لهم تحفظات على بعض الممارسات الصوفية. ويمكن القول إن هذه الأحزاب الصوفية لم تكن المرجعية الإسلامية منعكسة في أفكارها.

هـ- حزب شيعي:

حيث تقدم الدكتور أحمد راسم النفيس (الشيعي المعروف) بأوراق تأسيس حزب "التحرير" (وهو نفس اسم أحد الأحزاب الصوفية، وعلى إثر هذا حدثت خلافات بين مؤسسي الحزبين) إلى لجنة الأحزاب حاملاً في حقيته توكيلاً موثقاً من ليبراليين وأقباط، وقبلهم صوفيون، في محاولة لتدشين حزب شيعي مصري.

وأثار مشروع الحزب أسئلة كثيرة لدى الكتاب والسياسيين حول هويته ودوره في نشر التشيع وإشعال الصراع المذهبي بين السنة والشيعية في مناخ محتقن أصلاً بالفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين. وبالرغم من رفض الحزب وصفه بكونه شيعي، إلا أن هناك قناعة عامة تؤكد ذلك، لاسيما مع تصريح المنتمين له بأنه يهتم بمشكلات الشيعة في مصر⁽¹⁷⁾، وهو لم يحصل على موافقة بعد.

ومن الأحزاب التي تُعد ذات مرجعية إسلامية أيضاً حزب مصر الثورة، الذي ضم كثيرين من شباب الثورة من الائتلافات المختلفة⁽¹⁸⁾.

2- أحزاب وسط أيديولوجيا:

مثل حزب العدل، الذي أسسه د.مصطفى النجار ويضم مجموعة كبيرة من الشباب، ويرفض الحزب وصفه بأنه حزب علماني، ويعتبر أنه يمثل حالة وسطية⁽¹⁹⁾. وأيضاً حزب الحضارة الذي أسسه وزير الثقافة الأسبق المهندس عبد المنعم الصاوي. وفي تعريفه بمرتكزات الحزب يقول الصاوي: إن الحضارة هي تجسيد لمجموعة من القيم، والمرجعية الأخلاقية لا تختلف عن المرجعية الدينية. وأضاف نحن لسنا نرى فارقاً بين المرجعية الدينية والأخلاقية، فرسول الله صلي الله عليه وسلم بعث بالأخلاق وقال "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" مضيفاً فنحن لسنا من السذاجة للتفريط في نعمة الدين⁽²⁰⁾. ويشار إلى أنه انضم إلى هذا الحزب مجموعة من الصعيد كانوا قد أرادوا تأسيس حزب تحت هذا الاسم.

17- <http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/30/174501.html>

18- <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/134165--q-q-.html>. 18 -8 2011.

19- <http://www.eladl.org>.

20- <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/134635-2011-10-03>.

ويأتي الحزب الديمقراطي الاجتماعي في منطقة ما بين الليبرالية واليسار، ويعرف نفسه كالتالي: "حزب مصري ديموقراطي اجتماعي؛ نوّمن بالديموقراطية وندافع عن حق جميع المصريين في العدالة الاجتماعية". ويضم خليطاً من قدامى السياسيين والنشطاء الشباب والشخصيات التي تتمتع بسمعة طيبة في مجال العمل العام؛ حيث يرأسه -على سبيل المثال- د.محمد أبو الغار. إلا أن الممارسة السياسية للحزب عكست تشدداً في عدد من المواقف إلى حدٍ ما بخلاف ما كان متوقعاً.

3- أحزاب ذات مرجعية ليبرالية:

يعد الحزب الليبرالي الأبرز بعد الثورة حزب المصريين الأحرار، الذي أسسه رجل الأعمال نجيب ساويرس، والذي له مفهوم معين للدولة المدنية يُعد الأكثر تشدداً. ويعرف الحزب ذاته كحزب سياسي مدني، ركيزته الأساسية الهوية المصرية التي تجمع المصريين تحت مظلة واحدة، إيماناً منه بالحرية الدينية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان⁽²¹⁾. كما يؤكد الحزب في مواطن عدة على ليبراليته وضرورة فصل الدين عن كل شئون إدارة الدولة. ويستفيد الحزب من الإمكانيات المالية والإعلامية الهائلة لساويرس ومن دعم غالبية المسيحيين له⁽²²⁾، حيث يصور الحزب إعلامياً بوصفه المنقذ لهم من دولة دينية مزعومة.

كذلك هناك حزب مصر الحرية الذي دعا إلى تأسيسه د.عمرو حمزاوي وأعلن أن الحزب سيتحاور مع جميع الأحزاب بما فيها الأحزاب ذات المرجعية الدينية، التي تلتزم بالدولة المدنية⁽²³⁾. ورغم كون د.حمزاوي ذو فاعلية وتواجد إعلامي مكنه من الفوز في الانتخابات، إلا أن الحزب لم يثبت وجود على الأرض بعد.

أيضاً، هناك حزب غد الثورة. كما أسس مجموعة من الشباب حزب الوعي، وأكد مسؤولوه أن الصبغة الليبرالية التي يتميز بها الحزب لن تتغير أبداً بالرغم مما يواجهه الليبراليون من اتهامات من البعض بالكفر والانحلال الأخلاقي معتبرين أن شرح مفهوم الليبرالية للمواطن المصري البسيط سوف يأتي على رأس أولويات أعضاء الحزب⁽²⁴⁾.

وأعلن مايكل منير، رئيس منظمة أقباط الولايات المتحدة، عن تأسيس أول حزب يهتم بشؤون الأقباط وباقي الأقليات المهمشة في مصر. وأكد الحزب أنه لن يكون دينياً وإنما ليبرالياً مدنياً ويضم مسلمين بين مؤسسيه، إلا أنه أشار إلى فشل الأحزاب الليبرالية الجديدة في جذب

21- <http://www.almasreyeenalahrrar.org/PartyProgram.aspx>

22- خالد عز العرب، خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة، على:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110623_egypt_partymap.shtml.

23- المصري اليوم، 19-5-2011.

24- الدستور، 21-5-2011.

عدد كبير من الأقباط إلى عضويته، وهو ما يراه دليلاً على أن الساحة لا تزال خالية وأن الأقباط ينتظرون حزبا يتقون في قياداته⁽²⁵⁾.

4- أحزاب ذات مرجعية قومية ويسارية:

ومنها: حزب الكرامة (قومي)، وهو حزب بدأ رحلته مع لجنة الأحزاب قبل الثورة بسنوات (كحزب الوسط)، وقد تمت الموافقة عليه في نهاية أغسطس 2011. كما أن هناك حزب التحالف الشعبي الاشتراكي الذي أسسه عبد الغفار شكر. والحزب الشيوعي المصري وحزب مصر الاشتراكي وحركة الاشتراكيين الثوريين، وقد تجمعت جميعاً تحت مظلة واحدة أطلق عليها اسم جبهة القوى الاشتراكية لكن دون أن تندمج في حزب واحد. كما أعلن عدد من العمال ونشطاء اليسار تأسيس (حزب العمال المصري) وهو أول حزب من نوعه للطبقة العاملة المصرية يضم في عضويته عدداً كبيراً من أبناء الطبقة العاملة المصرية تنتمي إلى عدة محافظات، كما يضم قيادات عمالية ومهنية عديدة.

5- أحزاب منبثقة عن نظام مبارك "الفلول":

فبعد قرار حل الحزب الوطني في أبريل 2011، قام عدد من منتسبيه بتأسيس مجموعة من الأحزاب ليمارسوا من خلالها العمل السياسي. ويتم تناول هذه الأحزاب ليس لأهميتها في ذاتها، ولكن لضرورة التحذير منها، وإن كان الناس بالفعل على وعي بها، وهو ما أكدته نتائج الانتخابات.

ومنها: حزب مصر القومي (الذي أسسه طلعت السادات، وكان قد تولى رئاسة الحزب الوطني بعد الثورة، معلناً الرغبة في تطهيره)، وحزب المحافظين (ورئيسه أكمل قرطام هو الذي دافع عن الانتقادات الموجهة إليه قائلاً بأن عضويته في الحزب الوطني كانت عضوية شكلية)، وحزب مصر الحديثة الذي أسسه د.نبيل دعبس، وحزب الاتحاد ويقوم عليه د.حسام بدرابي القيادي السابق بالحزب الوطني، وحزب الحرية الذي اعترضت عليه لجنة الأحزاب في البداية، لأسباب تتعلق بمخالفات في لائحته المالية تتمثل في التفاوت في اشتراكات الأعضاء. كذلك هناك حزب المواطن المصري.

25- المصري اليوم، 18- 8- 2011- الشروق، 31- 10- 2011..

6- أحزاب ذات أهداف جزئية غير سياسية:

ومن بينها: حزب «بلادي الحرة»، وهو لا يضع السياسة هدفاً له، باعتباره أول حزب في مصر تأسسه امرأة (ماجدة الهلباوي)، إذ يعتمد في مرجعيته على الرياضة لا السياسة، بهدف استعادة دورها - حسب بيانه التأسيسي - على المستوى العربي والإقليمي والدولي⁽²⁶⁾. وكذلك نجد حزب ائتلاف النيل الذي أعلن مؤسسوه أنه لن يكون حزباً نمطياً، وإنما هو الحزب الوحيد الذي له أهداف محددة وأن الاهتمام بنهر النيل أهم أهداف الحزب⁽²⁷⁾.

ثانياً - خارطة التحالفات:

1- بناء التحالفات ومصاعب الاستمرار:

والتركيز سيكون على التحالفات باعتبارها تحالفات انتخابية، وليست تحالفات سياسية. فالتحالف السياسي يكون بين مجموعة من الأحزاب تتفق في مرجعياتها أو على الأقل في رؤاها حول القضايا الأساسية. أما التحالف الانتخابي، فيتضح من الخبرة المصرية أنه مرهون بفترة العملية الانتخابية، وبالتالي لا يشترط فيه التوافق في المرجعيات والبرامج. ومن ثم، نجد بعض التصريحات التي تدل على هذا المعنى؛ فيذكر حمدين صباحي (حزب الكرامة العضو بالتحالف الديمقراطي) أن برنامج حزبه يختلف عن برنامج التحالف، وبهذا المعنى صرح د. محمد أبو الغار (الحزب الديمقراطي الاجتماعي العضو بالكتلة المصرية) بقوله أن تلك التحالفات هي تحالفات انتخابية مؤقتة، فهكذا أكدنا عندما أثارت التحالفات بين أحزاب ذات مرجعيات مختلفة الكثير من الأسئلة. وكانت الأهداف المعلنة من التحالف إما مواجهة فلول الحزب الوطني في حال سعوا إلى تجميع قواهم وخوض الانتخابات، وإما إعلان تيار ما - ذو مرجعية دينية أو علمانية - الرغبة في مواجهة التيار الآخر، أي أنه لم تكن ثمة رؤى وتصورات طويلة المدى بشأن التحالفات.

ومن ثم فقد تميزت هذه المحاولات بـ: التغيير السريع، وحضور البعد المتعلق بـ"مدى حدة" الخلاف حول هوية الدولة. وإن كانت هذه التحالفات كان لها تأثير في تشكيل بعض المواقف السياسية في مرحلة ما قبل الانتخابات، وإصدار بعض البيانات حول بعض الأحداث والتطورات. ولتنتبع تطور محاولات التحالف فيما يلي: في مارس 2011، قام أحزاب الوفد والغد والجبهة الديمقراطية بتشكيل «اتحاد جديد» يجمع الأحزاب الليبرالية، بهدف التنسيق بينها خلال الانتخابات البرلمانية من خلال «قائمة موحدة»، وبرنامج انتخابي مشترك. ويلاحظ أنه بينما أعلن أحد مسؤولي حزب الجبهة أن الاتحاد ينوي الاتصال بالتيار

26- المصري اليوم، 16- 5- 2011.

27- الدستور، 12- 5- 2011.

الناصرى وأحزابه وأيضاً تيار اليسار والقوميين، لأن الهدف هو التوصل لاتفاق يضمن الحصول على أكبر عدد من مقاعد البرلمان، فإن مسؤولين من الوفد رفضوا التنسيق مع أي قوى أو أحزاب خارج التيار الليبرالي، وأن القوة الوحيدة التي يمكن التنسيق معها، هي جماعة الإخوان المسلمين لأنها تعتبر قوة ليبرالية بمرجعية إسلامية⁽²⁸⁾.

بينما في تغير سريع نجد أنه في أبريل 2011 عقد حزبا الوفد والتجمع، اتفاقاً على تشكيل جبهة موحدة لمواجهة ما سميها «قوى التخلف والتعصب والمتاجرة بالدين»، والعمل على إقامة دولة مدنية بدستور يحمى المصريين. إذ جاء بيان حزب التجمع يرفض محاولات الالتفاف على قانون الأحزاب الذي يحظر تأسيس أحزاب على أساس ديني أو الجمع بين وجود جماعة دينية وحزب سياسي يكون تحت قيادتها ويكون مجرد واجهة لتلك الجماعة. وكان التأكيد على أن الجبهة الموحدة ليس هدفها مواجهة الإخوان المسلمين فقط باعتبارهم الجماعة الأبرز التي أعلنت مؤخرًا عن إنشاء حزب، لكن أيضاً السلفيين والجماعات الإسلامية التي أعلنت نيتها إطلاق أحزاب⁽²⁹⁾.

وفيما يعكس تغيراً واضحاً في موقف حزب الوفد، كان تقديم الإخوان المسلمين مبادرة لخوض انتخابات بقائمة موحدة في إطار رؤية للإصلاح السياسي، شارك فيها حزب الوفد⁽³⁰⁾. وهو ما يمكن تفسيره بأكثر من سبب؛ إذ قد يرجع إلى الرغبة في استعادة الخبرة التاريخية للتعاون بين الوفد والإخوان في الانتخابات في الثمانينيات، أو احتياج الوفد لتقل الإخوان في الشارع خاصة بعد تعرضه لهجمة تصفه بأنه معارضة فلول.

تلا ذلك الإعلان من جهات سلفية عن أن أحزاب الفضيلة والنور والحرية والعدالة تدرس التحالف لخوض انتخابات مجلس الشعب المقبلة، لضمان عدم وقوع صدامات بين المرشحين الإسلاميين والحصول على أكبر عدد من مقاعد المجلس⁽³¹⁾، ثم نسق معهم حزبا الوفد والناصرى حينها.

إلا أن الأحزاب الصوفية المتخوفة من الإخوان والسلفيين قد اتجهت إلى التنسيق مع أحزاب أخرى نتيجة ما وصف بأنه "الخوف على مستقبل مصر من التيارات الدينية المتشددة، وبالتالي هم مجبرون على صدهم وجهادهم بالدخول إلى عالم السياسة بدعم الأحزاب المدنية"⁽³²⁾.

كما خاض حزب العدل محاولات عدة في أكثر من مرحلة لتوحيد الصفوف؛ ففي مايو

28- المصري اليوم، 29-3-2011.

29- المصري اليوم، 7-4-2011.

30- المصري اليوم، 23-5-2011.

31- المصري اليوم، 1-6-2011.

32- المصري اليوم، 23-7-2011.

2011، أطلق حزب العدل مبادرة تحت عنوان "توحدوا من أجل مصر" دعا فيها جميع التيارات والأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية المصرية لإعادة توحيد الجهود وتقريب وجهات النظر حفاظاً على مصلحة الوطن العليا وحماية منجزات الثورة. حيث انتقد الحزب ما وصفه بحالة الاستقطاب الحادة والشقاق والاختلاف بين التيارات السياسية والتي برزت خلال الاستفتاء مشيراً لاستمرار الترشق وتبادل التخوين والتشكيك في وطنية الآخر وتراكم الأخطاء التي عمقت من الاختلاف وأصبحت الاتهامات والمزيدات هي المادة الثرية للصحف⁽³³⁾.

كما حاول حزب العدل، بدءاً من 26 أغسطس 2011، تشكيل تحالف ثالث تحت اسم "الطريق الثالث" أو تحالف الوسط، من دون أن يبتعد عن كل من التحالف الديمقراطي والكتلة المصرية. وكان من المفترض أن يدعم هذا التحالف إنشاء دولة مدنية وصياغة دستور يرسخ الحريات المدنية، على أن يكون محافظاً أكثر على الصعيد الثقافي، ويشدد أكثر على هوية مصر العربية والإسلامية.

ولكن مع انتهاء فترة قبول الترشيحات، باءت محاولات حزب العدل تشكيل تحالف "الطريق الثالث" بالفشل. وعلى الرغم من أن حزبي الوسط والتيار المصري، وهما حزبان إسلاميان منشقان عن الإخوان المسلمين - كما أشير - عبّرا عن بعض الرغبة في الانضمام إلى التحالف، إلا أنهما في نهاية المطاف تراجعاً عن ذلك⁽³⁴⁾. هذا كما كانت هناك محاولات لتشكيل تحالف ناصري، إلا أن هذه المحاولات لم تكتمل⁽³⁵⁾.

2- أبرز التحالفات:

ومع تعدد محاولات بناء تحالفات جديدة إلا أنه يمكن رصد عدد محدد من التحالفات التي رأت النور بالفعل، وكانت حاضرة بقوة في أول انتخابات برلمانية بعد ثورة 25 يناير.

أ- التحالف الديمقراطي من أجل مصر

بدأ التحالف الديمقراطي كتحالف واسع ضمّ الأحزاب الليبرالية واليسارية والإسلامية، وكان بدعوة أساسية من حزب الحرية والعدالة إلى جانب الوفد. إلا أنه عندما أُقفل باب الترشح في أكتوبر 2011، كان قد تقلص إلى أحزاب ثلاثة معروفة هي حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين، والغد الجديد، والكرامة، إضافة إلى عدد من الأحزاب الأخرى الصغيرة وبالكاد معروفة، وهي: العمل، الإصلاح والنهضة، الحضارة، الإصلاح، الجيل الديمقراطي، مصر

33- <http://www.eladl.org/News/details.aspx?id=ade6f514-a0b2-4d8f-9d4f-efa47277817a>. 29 - 5 - 2011.

34- <http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2011/11/09/>

35- عيد الغفار شكر، التحالفات الانتخابية، في: د. عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب 2011-2012، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، ص105.

العربي الاشتراكي، الأحرار، الحرية والتنمية. وقد أصبح حزب الحرية والعدالة، الحزب الأكبر في التحالف، علمًا بأن مرشحيه يشكّلون 70 بالمئة من الأسماء على لائحة التحالف، و90 بالمئة من المرشحين للمقاعد المستقلة.

أما عن رحلة التشكل، فقد استجاب للدعوة في الاجتماع الذي عقد في 14 يونيو 2011 بمقر حزب الوفد 12 حزبًا بينها أحزاب: التجمع، العدل، الوسط، النور، الكرامة، إضافة إلى الجمعية الوطنية للتغيير، أما في الاجتماع الثاني في 21 يونيو 2011 فقد ارتفع عدد المشاركين إلى 27 حزب، وكان من بين الأحزاب الجديدة التي شاركت أحزاب: الحضارة، الجبهة الديمقراطية، مصر العربي الاشتراكي. وقد تم إقرار مشروع لقانون انتخابات مجلس الشعب ووثيقة التحالف الديمقراطي، التي من بين ما أقرت من مبادئ: احترام حرية العقيدة والتأكيد على مبدأ المواطنة، كما لم يكن البعد الخارجي غائبًا؛ حيث تم التأكيد على أهمية مراجعة التسوية مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام في ظل انتهاك حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير⁽³⁶⁾. وقد توالى انضمام الأحزاب حتى وصلت إلى 43 حزبًا.

وفيما يلي سيتم تناول رحلة الانشقاقات عن التحالف بشكل أكثر تفصيلاً: كان التحالف أول كتلة سياسية بارزة تُشكّل بعد الثورة من مزيج من أحزاب مختلفة التوجّه، وذلك في محاولة لسدّ الهوة بين الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية. وقام التحالف على توجّهات إيديولوجية ثلاثة -كما أشير: 1) الأحزاب الإسلامية -مثل حزب الحرية والعدالة؛ وحزب البناء والتنمية الذي أسّسته الجماعة الإسلامية، وحزب الأصالة والفضيلة السلفيان. 2) الأحزاب الليبرالية العلمانية بما فيها أقدم حزب في مصر: حزب الوفد، وحزب غد الثورة الذي أسّسه أيمن نور. 3) أحزاب يسارية، منها: الحزب الناصري، وحزب العمل المصري، والحزب العربي الاشتراكي، والتوحيد العربي، والجيل، والكرامة، والأحرار⁽³⁷⁾.

ولا عجب، في ضوء اختلافات أعضائه الإيديولوجية، أن يكون التحالف قد شهد الكثير من التوترات الداخلية، ما أدّى إلى انسحاب أحزاب التجمع، والجبهة الديمقراطية، ومصر الحرية، والتي أصبحت جميعها أعضاء مؤسسة في الكتلة المصرية عندما بدأ عملها في أغسطس 2011. وفي بداية شهر سبتمبر، خرج حزب النور السلفي من التحالف لاعتباره أن تمثيل حزب الوفد وأحزاب علمانية أخرى في التحالف كان كبيرًا جدًا. فالوفد كان ينوي في البداية الترشّح لـ40 بالمئة من المقاعد البرلمانية، بينما أراد الحرية والعدالة الترشّح لـ33.5 بالمئة من المقاعد، وهكذا لم يبقَ سوى 26.5 بالمئة للأحزاب الأخرى الأصغر في التحالف. وأسّس حزب النور لاحقًا تحالفًا إسلاميًا يضمّ اليوم حزب الأصالة وحزب البناء والتنمية (كما سنرى).

36- المرجع السابق، ص101-102.

37-<http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2011/11/09/>

شكل حزب الوفد في الأساس الشريك العلماني الرئيس في التحالف، إلا أنه بدأ يفكر في ترك التحالف في أواخر يوليو، زاعماً أن الإخوان تراجعوا عن الموقف المتفق عليه فيما يتعلق بالمبادئ الدستورية. وقد انقسمت قيادة الوفد انقساماً حاداً حول فائدة البقاء في التحالف، فترك بعض الأعضاء البارزين الحزب احتجاجاً على ذلك. وفي 1 أكتوبر 2011، فكر الوفد مجدداً في الانسحاب كلياً من التحالف الديمقراطي، لكنه قرر البقاء اسماً - حسب إعلانه بعد ذلك - وخوض الانتخابات على لائحة غير لائحة حزب الحرية والعدالة. وعضواً عن اعتماد اللائحة الانتخابية التي وضعت في الأساس، اتفق حزبا الوفد والحرية والعدالة على السماح لأعضاء التحالف الديمقراطي بالترشح للبرلمان على أي من اللائحتين اللتين يقود إحداهما حزب الوفد، والأخرى حزب الحرية والعدالة. ولكن الأهم أن هذا الانفصال بين الوفد والحرية والعدالة أضعف من قدرة التحالف الديمقراطي على سدّ الهوة بين الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية.

وفي 15 أكتوبر 2011، انسحبت من التحالف الديمقراطي أحزاب: الناصري، والبناء والتنمية، والفضيلة، والأصالة، وعدد آخر من الأحزاب الصغيرة. فانضم حزب الأصالة وحزب البناء والتنمية إلى لائحة "التحالف الإسلامي" الجديدة التابعة لحزب النور السلفي، ليبقى بذلك حزب الحرية والعدالة الحزب الإسلامي الأساس في التحالف الديمقراطي، ويتراجع عدد الأحزاب المنضمة إليه من 43 إلى 23 حزباً، ومع جولة أخرى من الانسحابات وصل أعضاء التحالف إلى 12 حزباً. أما بالنسبة لحزب الكرامة، فقد أمكن تسوية الخلاف معه بترشيح عدد من رموزه في مواقع متقدمة من القوائم، ومنهم؛ أمين اسكندر، ود. محمد السعيد إدريس.

ويُرى أن الانشقاقات التي عرفها التحالف، نتجت عن نقطة الخلاف الرئيسية بين أعضائه الأساسيين حول إذا ما كان يجب أن تتفق جميع القوى السياسية الفاعلة على مبادئ دستورية مشتركة قبل إجراء الانتخابات (وسنأتي لهذه النقطة لاحقاً). فحزب الحرية والعدالة أكد على أن أي اتفاق حول المبادئ الدستورية ووضعها في صورة ملزمة قبل الانتخابات سيكون خطوة لا ديمقراطية، وسينتهك نتائج استفتاء مارس الذي أقرّ التعديلات الدستورية ولم يقرّ المبادئ العامة.

وقد دعا التحالف الديمقراطي إلى إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وصادق في يوليو على نظام لوائح نسبية للأحزاب والمرشحين المستقلين. لكنه أشار أيضاً إلى أنه سيقبل بأي نظام انتخابي يحظى بالدعم الشعبي ويكون دستورياً. وعلى الرغم من تشرذم صفوفه، يحقق التحالف الديمقراطي بانتظام أداءً جيداً وأعلن أعضاؤه التنافس على المقاعد كافة في الانتخابات البرلمانية⁽³⁸⁾.

38- المرجع السابق.

وقد تحمل حزب الحرية والعدالة التكلفة المالية للعملية الانتخابية. وقد تشكلت لجنة ممثل فيها أكثر من اتجاه للمفاضلة بين المرشحين على أساس من الكفاءة والخبرة البرلمانية⁽³⁹⁾.

ب- التحالف الإسلامي - قائمة النور

يُعتَبَر تشكيل التحالف الإسلامي تطورًا مهمًا غيَّر الساحة السياسية إلى حدٍ كبير؛ إذ أنه بانسحاب إسلاميين بالجملة من التحالف الديمقراطي، ماعدا حزب الحرية والعدالة، وجد معظمهم ملجأهم الجديد في التحالف الإسلامي. وقد أُعلن عن تشكيل التحالف في 29 سبتمبر 2011 من قِبَل حزب النور السلفي، وهو أول حزب سلفي ينسحب من التحالف الديمقراطي عقب خلافات مع الإخوان المسلمين. وكانت الفكرة وراء تشكيل التحالف هي طرح مرشحين في كل محافظة بهدف تعزيز الوجود السلفي في البرلمان المقبل، وبالتالي الحصول على دور أكبر في عملية صياغة الدستور المقبل.

إضافةً إلى حزب النور، يتألف التحالف من حزب الأصالة السلفي، وحزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية. وقد أُجريت محادثات مع حزب الفضيلة السلفي، وحزب الأمل، وحزب التوحيد العربي الإسلامي المحافظ، ولكنها لم تُفض إلى اتفاق عند انتهاء فترة تقديم الترشيحات. إجمالاً، يمثل التحالف رؤية إسلامية أكثر محافظةً من الناحية الإيديولوجية من تلك التي يمثلها حزب الحرية والعدالة، لكنه مدّ اليد أيضًا إلى فروع إسلامية معتدلة منشقة عن الإخوان المسلمين، بما فيها الوسط والريادة، إلا أن هذين لم ينضمّا في نهاية المطاف بسبب ضيق الوقت كما أُعلن.

في هذا السياق، لفت نادر بكار، الناطق باسم حزب النور، إلى أن الخلاف الرئيس للتحالف مع الإخوان المسلمين يتمحور حول معنى تعبير "الإطار المرجعي الإسلامي" الذي ينادي به الجميع، إضافةً إلى تفاصيل تطبيق الشريعة الإسلامية. كما أشار إلى أن حزب الحرية والعدالة والتحالف الديمقراطي اختلفا حول السياسة الخارجية، فالأحزاب السلفية عادةً ما تبدي موقفًا أكثر تشددًا حيال اتفاقية السلام مع إسرائيل والعلاقات مع الغرب⁽⁴⁰⁾.

ومن المعايير التي وضعها التحالف الإسلامي لاختيار المرشحين، أن تكون لديهم خبرة بالعمل العام، وألا يكونوا قد سبق لهم الانضمام إلى الحزب الوطني، فضلًا -بالتأكيد- عن الإيمان بالمرجعية الإسلامية⁽⁴¹⁾.

39- عبد الغفار شكر، التحالفات الانتخابية، مرجع سابق، ص 102.

40- المرجع السابق.

41- المرجع السابق، ص 104.

ج- الكتلة المصرية

كانت الكتلة المصرية، التحالف الليبرالي الرئيس في الانتخابات، قد عرفت بدورها انقسامات بحلول 24 أكتوبر، موعد إقبال باب الترشح. وتتألف الكتلة من ثلاثة أحزاب فقط هي حزب المصريين الأحرار، الذي يحظى بـ50 بالمائة من الأسماء على اللائحة، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، الذي يحظى بـ40 بالمائة، وحزب التجمع، الذي حاز 10 بالمائة. وفي أكتوبر، أعلنت الكتلة أنها ستخوض الانتخابات بـ233 مرشحاً يتنافسون في 46 دائرة انتخابية. تزعم حزبا المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي تأسيس الكتلة، وكان حزب المصريين الأحرار قد أعلن في يونيو 2011 أنه لن يتحالف مع حزب النور أو التحالف الديمقراطي واصفاً إياه بأنه صفقة⁽⁴²⁾.

تأسست الكتلة المصرية بادئ ذي بدء في 25 أغسطس 2011 كتحالف ضمّ خمسة عشر حزباً سياسياً ليبرالياً ويسارياً، سعياً إلى التنافس على المقاعد كافة في الانتخابات بلائحة مرشّحين موحّدة. أما الأطراف الرئيسة المؤسسة للكتلة فكانت: الجمعية الوطنية للتغيير، وحزب المصريين الأحرار، وحزب الجبهة الديمقراطية، وحزب مصر الحرية، وحزب التجمع، وحزب التحرير المصري الصوفي وهو الحزب الوحيد في الكتلة ذو الخلفية الدينية. وقد انشق أعضاء ثلاثة بارزون عن حزب الوفد لينضمّوا إلى الكتلة المصرية، وهم علاء الدين عبد المنعم، ومصطفى الجندي، ومنى مكرم عبيد. وقد صرح أسامة الغزالي حرب، رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، أن هدف الكتلة هو "القول بكثير من الوضوح أننا نؤمن بأن مصر الجديدة يجب أن تكون دولة ديمقراطية مدنية". ورأى أعضاء الكتلة أنه من المفضّل صياغة إعلان فوق دستوري للمبادئ قبل موعد الانتخابات.

وعلى الرغم من تشديدها على "الدولة المدنية"، وهو المصطلح الجديد البديل عن مصطلح "الدولة العلمانية" المثير للجدل، أعلنت الكتلة أنها تتقبّل إدراج الإسلام ضمن النظام السياسي. فقد وافقت على وثيقة الأزهر، والتي تُعلن الإسلام الدين الرسمي ومصدر التشريع الأول، حتى أن إحدى دعايات الكتلة كانت "القرآن دستورنا"⁽⁴³⁾.

وبحلول 17 أكتوبر 2011، كانت ستة أحزاب قد انسحبت من الكتلة المصرية، بسبب خلافات حول تمثيلها في اللائحة الانتخابية، وبسبب قلقها إزاء إدراج أعضاء سابقين من الحزب الوطني الديمقراطي على لوائح الكتلة. هذه الأحزاب كانت: حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب التحرير المصري الصوفي، وحزب مصر الحرية، والحزب الشيوعي المصري، وحزب المساواة والتنمية، واتحاد المزارعين المستقلين. وفي 20 أكتوبر، انسحب حزب الجبهة

42- المرجع السابق، ص 103.

43- <http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2011/11/09/>

الديمقراطية من الكتلة المصرية، معلناً نيّته خوض الانتخابات على لوائح مستقلة. وقد وصل العدد النهائي بالكتلة إلى ثلاثة أحزاب - كما أشير.

وقد كانت هناك محاولات لضم أحزاب ذات خلفية إسلامية سعياً من بعض الأطراف لكسر حدة الاستقطاب، إلا أن هذه المحاولات لم تتجح.

وقد طالب المنضمون إلى الكتلة مراراً بضرورة تأخير موعد الانتخابات لإتاحة المجال أمام الأحزاب لتنظيم صفوفها. وهذا الموقف يتناقض مع موقف التحالف الديمقراطي الداعي إلى إجراء الانتخابات في موعدها المحدد⁽⁴⁴⁾.

د- تحالف "الثورة مستمرة"

تحالف "الثورة مستمرة" أُعلن عن تشكيله في أكتوبر 2011، أما أعضاؤه فيتألفون من: حزب مصر الحرة، وحزب التيار المصري، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب التحرير المصري الصوفي، وحزب النهضة، وحزب المساواة والتنمية، وتحالف شباب الثورة، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، واتحاد المزارعين المستقلين.

وتميل تركيبة التحالف نحو أحزاب الشباب وتضمّ أحزاباً إسلامية واشتراكية وليبرالية ومعتدلة، علماً بأن حزبي مصر الحرة والتحالف الاشتراكي الشعبي كانا قد انفصلا عن الكتلة المصرية⁽⁴⁵⁾.

إلى جانب تلك التحالفات التي دارت بينها المنافسة بشكل أساس، نافس في الانتخابات عدد من القوائم الأخرى، منها ما نتج عن انفصال عدد من الأحزاب عن التحالف الديمقراطي والكتلة المصرية؛ فأعلنت أحزاب الوفد والجهة الديمقراطية والناصري عن تشكيل قوائمها الخاصة المستقلة، كما دخل حزب العدل بقائمة مستقلة. ذلك إضافة إلى قائمة الوسط التي ضمت حزب الوسط بشكل أساس، وإن وضع على لوائحه بعض أعضاء من حزبي الريادة والنهضة.

كذلك هناك ما أشير إليه من أحزاب جديدة، شكّلها مسؤولون سابقون في الحزب الوطني الديمقراطي، ونافست بقوائم مستقلة، منها على سبيل المثال: حزب الاتحاد، المرتبط بالأمين العام السابق للحزب الوطني الديمقراطي حسام بدرأوي، الحرية، مصر القومي، الإصلاح والتنمية، المحافظين. مع الأخذ في الاعتبار أن التحالفات والأحزاب المختلفة كانت لها ترشيحاتها على القوائم والفردية.

44- المرجع السابق.

45- المرجع السابق.

فواعل أخرى غير حزبية في العملية الانتخابية:

- فمع كون الأحزاب والقوى السياسية في شكلها التقليدي هي الفاعل الأساس في العملية الانتخابية، إلا أن هناك فواعل أخرى لها تأثير في مجريات العملية الانتخابية (سيتم ذكرها إجمالاً وليس تفصيلاً، حيث إنها ليست موضوع هذه الورقة)، ومن ذلك على سبيل المثال:
- المجلس الأعلى للقوات المسلحة: ويتصل دوره بشكل مباشر بعملية صوغ القوانين المنظمة للانتخابات وتحيد موعدها والإشراف عليها تنفيذياً، وقد وُجّهت له الكثير من الاتهامات بالرغبة في عرقلة عملية انتقال السلطة لاسيما من القوى الشبابية غير المحزبية، بينما طالبته القوى ذات التوجه العلماني - كما ذُكر - بتأجيل العملية الانتخابية حتى تستعد لها.
 - الإعلام: ويتمثل دوره في كونه عاكساً لـ "المعارك" الانتخابية، وما يتصل بها من الدعاية والجدل، فقد كان لكل توجه/ مرجعية ما يُعبر عنها من وسائل إعلامية (مقروءة أو مسموعة).
 - المؤسسات الدينية، وهنا نتحدث عن:
 - الأزهر: واتسم دوره بالحياد، تقديراً منه لموقعه.
 - الجمعية الشرعية: وهي كانت تدعو الناس في المقام الأول إلى ضرورة وأهمية المشاركة في حد ذاتها، كما كانت توصيهم باختيار من يتفق طرحة والشرع.
 - الكنيسة: والتي كان هناك جدل حول دورها، فيما يتعلق بما تردد عن دعوتها المسيحيين للتصويت للكتلة المصرية، وفيها ذلك.
 - المنظمات الحقوقية: وكان لها دور بشكل أساس في عملية الرقابة، ويغلب عليها التوجه العلماني.

ثالثاً - نظرة عامة على البرامج⁽⁴⁶⁾:

تتميز البرامج الانتخابية باستدعاء القضايا الأكثر إلحاحاً إلا أنها تأتي مختزلة في أغلب الأحيان، لذا سيتم إلقاء نظرة مقارنة على الأسس الفكرية للأحزاب وذلك عبر استعراض أبرز النقاط في برامج الأحزاب الرئيسية (القائدة للتحالفات) من تيارات مرجعية مختلفة، سواء البرامج

⁴⁶ تم الاعتماد في هذا الصدد على نصوص البرامج، وهي متاحة على مواقع الأحزاب التالية:

* الحرية والعدالة: <http://www.hurryh.com>

* النور: <http://www.alhourparty.org>

* الوفد: <http://www.alwafd.org>

* المصريون الأحرار: <http://www.almasreyeenalahrrar.org>

* التحالف الشعبي الاشتراكي: <http://egyleftparty.org>

الحزبية أو الانتخابية (أحيانًا) بما يسهم في إعطاء صورة أكثر تكاملًا (حيث البرامج الأساس للأحزاب تقدم أسسًا وتفصيلًا).

والأحزاب محل التناول هي: الحرية والعدالة (معبّرًا عن فكر الإخوان المسلمين، وقائدًا للتحالف الديمقراطي)، النور (مثالًا على التيار السلفي، والفاعل الأساس بقائمة النور)، الوفد (له قائمة مستقلة) والمصريين الأحرار (المتزعم لتحالف الكتلة المصرية)، وكلا الحزبين الأخيرين ينتمي للتيار الليبرالي، مع اختلاف بعض المفاهيم لدى الحزبين، التحالف الشعبي الاشتراكي (وينتمي إلى التيار اليساري، وهو أحد أركان تحالف الثورة مستمرة). وسيتم التناول عبر عدد من المحاور فيما يلي:

1- هوية الدولة:

يؤكد حزب الحرية والعدالة أن الدولة التي يتبناها برنامجها هي التي تتحقق فيها الأركان والقواعد الأساسية مثل حق الأمة في اختيار مسئوليتها ومحاسبتها وتحقيق مبدأ الفصل الواضح بين السلطات مع تكامل أدوارها ووظائفها واستقلال القضاء للحد من هيمنة الحكام ومحاسبتهم، إلى جانب استقلال المجتمع. ولما كان الحزب يرى أن الدولة الإسلامية بطبيعتها دولة مدنية، فقد أعلن أنه يريد الدولة الإسلامية الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة التي تقوم على مرجعية الشريعة الإسلامية التي تنظم مختلف شؤون الحياة للمسلمين وغيرهم من المشاركين لهم في الوطن. وفي محاولة للرد على ما يُثار من تساؤلات حول أي رأي فقهي سيعتمد، يؤكد البرنامج أهمية الأخذ في الاعتبار أن هناك من النصوص ما هو قطعي الدلالة وهي قليلة، ثم تترك بقية الأمور للاجتهاد بتطور الزمان واختلاف المكان، على أن تقوم المؤسسة التشريعية بذلك، ويكون للمحكمة الدستورية دورها في هذا الإطار. ويؤكد البرنامج على مسؤولية الدولة عن حماية حرية الاعتقاد التي كفلها الإسلام. ويحدد البرنامج سمات الدولة في أنها دولة: تقوم على مبدأ المواطنة، دستورية، تقوم على الشورى (الديمقراطية)، مدنية.

أما حزب النور، فيؤكد أن قضية الهوية قضية محورية لا بد من الاهتمام بها والتركيز عليها، لأنها هي التي تشخص ذات الأمة وتميزها، وهي السمة الجوهرية العامة لثقافتنا، ويحدد هدفه في إقامة دولة عصرية حضارية متقدمة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، ذات رسالة حضارية راقية ترفع قيمة الأخلاق والفضيلة والقيم النبيلة؛ حيث إن هوية مصر إسلامية عربية. ويشدد الحزب على دور الوزارات ذات الصلة بتعزيز تلك الهوية.

وفي الإطار ذاته، ودرءًا للمخاوف المزعومة، يدعو الحزب لإقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقوق التعايش السلمي بين أبناء الوطن جميعًا، بعيدًا عن النموذج الثيوقراطي، الذي يدعو لدولة تدّعي الحق الإلهي في الحكم، وتحتكر وحدها الصواب في الرأي، وكذلك بعيدًا عن النموذج اللاديني الذي يريد اقتلاع الأمة من جذورها وهويتها الثقافية، وإنما

يدعو الحزب للدولة القائمة على تعدد المؤسسات والفصل بين السلطات: التشريعية والقضائية والتنفيذية والتي تعمل بشكل متوازن ومتكامل، وتحمي الحريات وتحقق العدالة بين أبناء الوطن جميعاً، وتحرص على تكافؤ الفرص وحفظ الحقوق، وتزاعي معايير الشفافية والنزاهة.

أما حزب الوفد، وفي اتساق مع مواقفه التاريخية المعروفة منذ نشأته، فيقدم لبرنامجها بأن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع ولأصحاب الديانات السماوية الأخرى حق الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية، وأن الوحدة الوطنية هي صمام أمن وسلامة واستقرار البلاد .. والمواطنة هي أساس الحقوق والواجبات. ويؤكد الوفد على مسألة الحرية في إنشاء دور العبادة.

ويؤكد حزب المصريين الأحرار إن ركيزته الأساسية الهوية المصرية التي تجمع المصريين تحت مظلة واحدة، إيماناً منه بالحرية الدينية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، أما عن موقفه من الدين فيرى في البرنامج -محاولاً إرضاء جميع الأطراف- أن الحزب يؤمن بمدنية الدولة التي تحترم الشرائع الدينية وتحافظ على التقاليد والقيم المصرية، وأن الدين والقيم جزء لا يتجزأ من الهوية المصرية، وبناءً على ذلك يقول برنامج الحزب أنه لا يمكن ولا يصح فصل الدين عن حياة المواطن المصري، وعلى جانب آخر، يقول البرنامج أن الحزب يتبنى الطريقة المدنية لإدارة الدولة والتي تدعو إلى: الفصل بين شئون الدين وشئون إدارة الدولة مبرراً ذلك بأن يرقى الدين عن الممارسات السياسية. كذلك يرى برنامج الحزب أن التجارب الماضية التي حاولت الخروج عن الهوية المصرية، وأفقدت المصريين شخصيتهم القومية، والمحاولات المستميتة لإحلال رؤوس قومية وأممية محلها، قد أصابتنا جميعاً بحالة من الالتباس السياسي والانقسام الاجتماعي طوال الحقبة الماضية، كما يعلن الحزب أنه سيتصدى لأي محاولة لطمس الهوية المصرية.

وبالنسبة إلى التحالف الشعبي الاشتراكي، يؤكد سعيه إلى إنشاء دولة ديمقراطية مدنية تقوم على مبادئ المواطنة والرقابة والمشاركة الشعبية؛ حيث بناء المجتمع الجديد الذي يقوم على أوسع أشكال الديمقراطية الشعبية. ويرفض ما يصفه بصبغ الدولة بهوية فئة من المواطنين دون غيرها بحيث تتأكد حياديتها إزاء الأديان والمعتقدات المختلفة والمواطنين الذين يعتنقونها. فهو يركز على البعد الشعبي المجتمعي، دون اهتمام بالبعد الديني، وهذا بما يتسق مع رؤيته اليسارية.

وعليه، فيمكن القول أنه مع الاختلافات بدرجات متفاوتة بين الأحزاب الثلاثة الأولى إلا أن هناك اتفاق على محورية الإسلام كأساس للهوية المصرية، وليس مجرد جزء كما يرى حزب

المصريين الأحرار الذي يتحدث عن هوية مصرية دون أن يصلها على نحو وثيق مع مكوناتها العربية والإسلامية، كما يرفض التحالف الشعبي الاشتراكي صبغ الدولة بهوية معينة.

2- الدستور والإصلاحات التشريعية:

وتتلخص رؤية برنامج حزب الحرية والعدالة في هذا الصدد في وضع دستور جديد مرجعيته ومصدرية مواده من مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وما يستتبعه من تعديلات في منظومة القوانين لضمان تمتع المواطن المصري بكافة حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها دون انتقاص.

وتمثلت رؤية حزب النور في الالتزام بالمادة الثانية بالدستور المصري واعتبارها مرجعية عليا للنظام السياسي للدولة المصرية، ونظاماً عاماً وإطاراً ضابطاً لجميع الاجتهادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والقانونية. بالإضافة إلى الإقرار بأن اعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع يتضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط، وإثبات حقهم في الاحتكام إلى ديانتهم في أمور الأحوال الشخصية الخاصة بهم، أما غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها، والنظام العام والآداب فقانون الدولة يسري على المواطنين كلهم.

ويركز حزب الوفد على ما يتعلق بالجمعية التأسيسية وضرورة تمثيلها لمختلف الاتجاهات والفئات دون ذلك من تفاصيل، ويأتي هذا في إطار سيطرة هواجس معينة على التيارات غير الإسلامية حتى منذ ما قبل الانتخابات. وتحدث حزب الوفد عن الإصلاحات التشريعية باقتضاب وفي إطار خطوط شديدة العمومية، وإن كان هناك إشارة إلى أمور مهمة كالغاء القوانين الاستثنائية.

يرى حزب المصريين الأحرار أن يتم الإبقاء على المادة الثانية من الدستور مع إضافة حق أصحاب الديانات الأخرى في الاحتكام لشرائعهم الخاصة في أحوالهم الشخصية. ويشير البرنامج إلى أن التفعيل التشريعي "الصحيح" للمادة الثانية من الدستور يكون باعتبار أن مبادئ الشريعة الإسلامية ضماناً للعدل والحرية والمساواة في الحقوق لكل مواطن مصري دون تمييز، مع التأكيد على المبادئ الدستورية المستقرة والتي تنص على أنه لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل وأن المواطنين لدى القانون سواء. ولكن يمكن القول أن تلك الرؤية تكشف أنه مازالت هناك إشكالية تكمن في فهم معنى تأسيس الأحزاب على أساس ديني، فقد يستند النشاط أو الكيان السياسي على مرجعية دينية معينة، لكن ذلك لا يعني اقتصره على أصحاب هذه المرجعية. وبالنسبة إلى الإصلاحات التشريعية، فقد طالب البرنامج بتعديل كافة التشريعات التي تحتوي على أي شكل من أشكال التمييز بين المصريين، وتأتي على رأسها: تقنين حق أهل سيناء في

تملك الأراضي وحق عودة أهل النوبة لمنطقة النوبة الجديدة والاهتمام بتوفير مشاريع تنموية في سيناء والنوبة، عدم التمييز بين المصريين في دخول أبنائهم الكليات العسكرية. ومن ثم، فهناك ما يشبه اتفاق حول المادة الثانية للدستور، وإن كان هناك اختلاف في التفسير. ففي حين يوسع حزب النور من دلالاتها بما يتسق مع مرجعيته، يقيد حزب آخر كالمصريين الأحرار بما يتسق مع مرجعيته أيضاً، ويطالب بإضافة على النحو المشار إليه. **وبالنسبة إلى التحالف الشعبي الاشتراكي**، فيدعو إلى إصدار دستور جديد للبلاد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حرّاً مباشراً، ولا يتضمن أي مواد تفرق بين المواطنين على أساس الدين أو المعتقد أو النوع أو العرق أو خلافه في الحقوق والواجبات. وبالنسبة إلى التشريعات، فيتبنى الحزب إلغاء قانون الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية والمقيّدة للحريات فوراً للوصول بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية إلى الطبقات الشعبية وتنميتها ودعم منظمات المجتمع المدني كأحد أركان الديمقراطية المعتمدة على التمويل الوطني.

3- الإصلاحات السياسية:

أكدت جميع البرامج محل التناول على الحريات والديمقراطية، وإن اختلفت التصورات حول المآلات المرجوة منها. فأكد **حزب الحرية والعدالة** على الحريات والتداول السلمي للسلطة في النظام السياسي الرشيد الذي يكون الشعب فيه مصدر السلطات، وصولاً إلى الدولة الإسلامية المدنية السابقة الإشارة إليها. أما عن شكل النظام السياسي، فيحذ البرنامج النظام البرلماني (على المدى البعيد) باعتباره الأنسب لظروفنا لما يتمتع به من فصل مرن بين السلطات، ولكنه يدعم النظام المختلط في المدى القريب. كذلك أكد برنامج حزب **النور** على الحريات والديمقراطية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية. وقد اهتم بوسائل تدعيم ذلك على المستوى الشعبي عبر التشديد على أهمية التوعية الثقافية للمواطنين، كما وضع من الأولويات تقييد سلطات رئيس الجمهورية. هذا في حين تناول حزب **الوفد** خطوطاً عامة تتعلق بحماية الحريات خاصة في البرنامج الانتخابي.

كذلك أكد حزب **المصريين الأحرار** على مسألة الحريات، إلا أنه كان هناك تأكيد على البعد المتعلق بالحقوق، لاسيما فيما يخص الحريات الفردية، وهو أمر متوقع منه كحزب ليبرالي. أيضاً تحدث البرنامج عن وضع التشريعات التي تمنع تدخل المؤسسات أو الجمعيات أو التنظيمات الدينية أو العقائدية في العمل السياسي. وقد أولى البرنامج اهتماماً لما يسمى ببرامج التنقيف المدني.

وفي إطار التأكيد على الحريات بأشكالها المختلفة جاءت أيضًا رؤية **التحالف الشعبي الاشتراكي**؛ حيث تم التأكيد على حقوق المواطنة وحرية الإعلام. وأعلن الحزب عن تأييده لنظام جمهوري برلماني.

وبالتالي، فلم يكن هناك شك في أن تهتم برامج الأحزاب في هذه المرحلة بعملية الإصلاح السياسي والحريات تحديداً، ولكن هناك ملاحظتين؛ الأولى تتعلق بضعف إسهام حزب الوفد في هذا الصدد لاسيما في برنامجه الانتخابي، بينما هو الحزب الليبرالي العريق. أما الثانية، فتتصل بحرص حزب المصريين الأحرار في كل موضع على إبعاد ما هو ديني عما هو سياسي ودون وضع حدود واضحة لما يتصوره من الفصل.

4- الإدارة المحلية:

اهتمت الأحزاب المختلفة بتأكيد اللامركزية في المحليات، وتتنوع الاقتراحات حول سبل تحقيقها.

فركز حزب الحرية والعدالة على إجراء الانتخاب على مستوى المحافظين ومنح المجالس الشعبية المحلية مزيداً من الآليات الرقابية. ولم يهتم حزب النور بهذا الجانب في البرنامج الرئيس للحزب، بينما اهتم به في البرنامج الانتخابي.

واهتم برنامج حزب الوفد بشكل مفصل بهذا البعد خاصة على صعيد البرنامج الانتخابي، لاسيما فيما يتعلق بإعادة ترسيم الحدود الجغرافية بين المحافظات، مع إعطاء اهتمام لسيناء والنوبة.

ويبنى حزب المصريين الأحرار ضمان التوزيع العادل للموارد على كافة المحافظات، كما تحدث برنامجه عن تملك الأراضي لأهالي سيناء والنوبة.

وبالنسبة إلى التحالف الشعبي الاشتراكي، فهو يركز على البعد المتعلق بالانتخاب لكافة المناصب ذات الصلة من عمَد وغيره، ومنح المجالس الشعبية المنتخبة سلطات أوسع في عمليات الرقابة والتخطيط والتشريع المحلي وتحويل الإدارة المحلية إلى حكم محلي، وهو ما يكشف عن تطوير الحزب لأفكار تخرج عما هو متوقع من تضخيم لدور الدولة في الفكر الاشتراكي، مع العلم بأن الحزب قد انتقد في مقدمته التجارب الاشتراكية غير الناجحة.

ويُعد هذا المحور من أهم المحاور التي من شأنها التأثير في مسار كل من العمليتين السياسية والتنموية في المستقبل. ولذا؛ فمع ملاحظة أن كل من الأحزاب قد ركز أكثر على بعد معين، فإن هناك حاجة إلى صياغة رؤية متكاملة ربما يكون من المفيد أن تتحاور الأحزاب بشأنها.

5- الأمن:

اتسمت رؤية حزب الحرية والعدالة بالمرحلية والشمول في هذا الصدد، بعد أن سكنت الموضوع في إطاره القيمي، حيث تحدثت عن "منظومة" أمنية، وتطرق البرنامج إلى أمور تفصيلية تراعي ما على المؤسسات الأمنية وما لها.

وكذلك في نوع من الشمول تبني حزب النور رؤية تؤكد على تعدد أبعاد الأمن (عام، اقتصادي، خارجي)، وقدم عدة مقترحات. وقد لفت البرنامج إلى ضرورة تقوية الجيش.

وبينما اتسمت رؤية حزب الوفد في هذا الصدد بالعمومية الشديدة والإنشائية، فلم يكن لدى حزب المصريين الأحرار اهتمام يذكر. ولاشك أن هذا أمر يحتاج إلى إعادة نظر من هذين الحزبين لاسيما في هذه المرحلة التي تتبوأ فيها المعضلة الأمنية سدة أولويات المواطن.

وتقوم رؤية التحالف الشعبي الاشتراكي في المجال الأمني على تأكيد الطبيعة المدنية لجهاز الشرطة وإعادة هيكلته وجعله تحت قيادة سياسية مدنية، وتحقيق الرقابة القضائية والشعبية المدنية عليه، ومن المقترحات التي قدمها السماح لخريجي كليات الحقوق المعتمدة بالانضمام إلى سلك الشرطة من خلال برنامج تدريب تحويلي.

6- التنمية المجتمعية والاقتصادية:

مع تأكيد الأحزاب على المشكلات العامة من بطالة وفقير، إلا أن سبل التعامل قد اختلفت تبعاً للمرجعية.

فاهتم حزب الحرية والعدالة بالأمن المجتمعي عبر الإشارة إلى ما وصل إليه من خطورة متمثلة -على سبيل المثال- في ارتفاع نسب الطلاق، وأهم ما يميز البرنامج هو حديثه عن التنمية المتكاملة. وبما يتسق بالمرجعية الإسلامية، أولى البرنامج اهتماماً بالأسرة وبناء الإنسان بدنياً وفكرياً، ذلك إلى جانب وضع تصورات للنهوض بدور المسجد والكنيسة على السواء في هذا الإطار.

أما بالنسبة للاقتصاد، فقد حدد البرنامج المشكلات الاقتصادية بشكل واضح لافتاً إلى أبعادها الداخلية والخارجية. وبالنسبة للحلول، فمن أهم ما أكد عليه البرنامج تشجيع المشروعات الصغيرة والعمل الخيري وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية. أما عن محاربة الفقر، فقد أكد البرنامج على المنهج الإسلامي في مواجهته، فتحدثت عن: تفعيل الزكاة والوقف والصدقات، إلى جانب تفعيل القوانين ذات الصلة، والتعاونيات.

وبالنسبة إلى شكل النظام الاقتصادي، فقد تحدث البرنامج عن أشكال بديلة للخصخصة، إلا أنه لم يفصل في ذلك كثيراً. ولعل من أهم ما أشار إليه الحزب في الجانب الاقتصادي هو الاهتمام بالبعد الإنتاجي. ولم يكن هناك تناول كافي لآليات تحقيق ذلك رغم عدم تجاهل ذلك

تمامًا. ويؤكد برنامج الحزب على دور المجتمع المدني في عملية النهوض، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص.

وبالنسبة إلى السياحة التي هي محل انتقاد للإسلاميين، فقد كان تأكيد برنامج الحزب على أهمية وضع تصورات جديدة للسياحة تجتذب الإطار العربي. أكد حزب النور على ضرورة دمج الأبعاد الأخلاقية في عملية التنمية بكافة مجالاتها؛ فكان الاهتمام بإعادة الوعي الديني، مع إيلاء اهتمام للشباب والحوار معهم، مؤكدًا احترام حقوق المرأة كما جاءت في الإسلام.

وتتميز رؤيته الاقتصادية بالتمييز بين مستويي الأهداف والسياسات، إلى جانب الاهتمام بالزراعة والبعد الخارجي للاقتصاد كبرنامج الحرية والعدالة؛ حيث أفرد مساحة للتكامل العربي والإسلامي. كذلك تتضح السمة الإسلامية، في الحديث عن مؤسسات الوقف والزكاة (يتشابه في هذا مع الحرية والعدالة أيضًا)، إلى جانب التأكيد على الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية بدلًا من النظم الربوية، إلا أنه لم يكن هناك كثير من التفصيل في الاقتصاد الإسلامي. ويعطي الحزب للصحّة أهمية خاصة، إلا أن التفاصيل في هذا الصدد كانت أكثر مما ينبغي، تحديدًا في برنامج الحزب الأساس.

وعن حزب الوفد، فبالنسبة للمجتمع، يلاحظ تركيزه على البعد القانوني الخاص بالأحوال الشخصية كسبيل لمعالجة المشكلات الأسرية. واقتصاديًا، أكد برنامج الوفد على نظام السوق الحر، ولكن يلاحظ أن برغم ليبرالية حزب الوفد، إلا أنه كان يعطي أولوية لدور الدولة في برنامجه في بعض الأمور. فقد اهتم الوفد بتأكيد أهمية البعد الإنساني في عملية التنمية، مع التأكيد على دور المرأة، ذلك إلى جانب الأمور التقليدية في هذا الصدد من حديث عن أهمية محاربة البطالة وتشجيع الاستثمار.

كما تطرق البرنامج إلى تطوير العشوائيات في برنامجه الانتخابي بشكل عملي بخلاف غيره من الموضوعات؛ حيث تحدث عن تخصيص 50% من قيمة بيع أراضي الدولة لمدة 3 سنوات لتمويل تطوير العشوائيات ومشاركة شركات القطاع الخاص المتوسطة والكبرى في توفير وحدات سكنية للعاملين في المناطق والمدن الصناعية لقاء قيمة إيجارية مخفضة. كما كان التطرق إلى مسائل إعادة هيكلة الدعم والنظام الضريبي.

أما حزب المصريين الأحرار، فقد أشار البرنامج مجتمعيًا كغيره إلى النهوض بالرعاية الصحية، وقد أولى اهتمامًا خاصًا بالرياضة. وتبنى البرنامج اقتصاد السوق الحر، رافضًا ما يقال عن إعادة توزيع الثروة القومية. وقد اهتم البرنامج بكثير من الأبعاد التي تعكس رؤيته الليبرالية، ولكن لا شك أن المرحلة التي تمر بها الدولة جعلت الحزب يرى حتمية تبني الدولة

لآلية المشروعات القومية كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة.
وفيما يخص **التحالف الشعبي الاشتراكي**، فمجتمعيًا يتبنى مفهوم السياسات الاجتماعية كأساس للتنمية، ويركز على البعد الاقتصادي في هذا الإطار، إلى جانب الدعوة إلى مشروع قومي نهضوي ثقافي.
واقصاديًا، يقوم برنامجه على وقف الخصخصة، رافعًا شعار "الإنسان قبل الأرباح" والعمل على بناء نموذج بديل للتنمية قائم على الاستثمار في البشر وتطوير قدراتهم الإبداعية وكفالة العدالة الاجتماعية عن طريق إجراءات فعالة لتوزيع الثروة والدخول لصالح المنتجين الحقيقيين.

6- التعليم:

ومع كون هذا المحور ليس ببعيد عن التنمية المجتمعية، إلا أنه يحتاج إلى اهتمام خاص.
اهتم برنامج **الحرية والعدالة** بالأبعاد الإنسانية إلى جانب الأبعاد المادية، إلى جانب أمور أخرى. وقد اهتم **النور** البرنامج بالعملية التعليمية بشكل مفصل.
هذا بينما لم يهتم حزب **الوفد** بهذا الجانب بشكل مستقل، وإنما وردت إشارات متفرقة في محاور البرنامج المختلفة. ومع كون هذا ليس سلبي بالكلية، بل يربط التعليم بمختلف مجالات الحياة، إلا أنه تبقى أهمية صوغ رؤية متكاملة للعملية التعليمية تعي الواقع والمأمول منه.
ويرى حزب **المصريين الأحرار** -اتساقًا مع توجهه في محاور سابقة- إلغاء إشراف الأزهر على التعليم الديني، ليتبع المؤسسات التعليمية العامة في الدولة، فضلًا عن الإشارة إلى أمور أخرى.
وعن التحالف الشعبي الاشتراكي، فيؤكد حق جميع المواطنين في التعليم، لكن دون تقديم رؤية جادة لتحقيق ذلك.

7- السياسة الخارجية:

لا شك أنه كان هناك تأكيد على قواعد عامة بين مختلف البرامج من قبيل إعادة إحياء السياسة الخارجية وتأسيسها على نحو يوازن بين الدور والمصلحة، حيث تأكيد البرامج الثلاثة الأولى على الدوائر (العربية، الإسلامية، الإفريقية)، إلا أنه كان هناك اختلاف لدى حزب **المصريين الأحرار** في هذا الصدد. كما أن المرجعية أثرت في الهدف المرجو من تعاون إسلامي أو اندماج.

فبدائيةً، حدد برنامج حزب الحرية والعدالة هدفه في تحقيق الريادة الإقليمية، فهكذا عنوان الباب المعني بالسياسة الخارجية. وقد كان تناول مجالات الريادة هذه بأبعادها المختلفة: سياسياً (ما تزيد أهميته مع الثورات العربية)، ثقافياً، إعلامياً، فنياً، دينياً. ويلاحظ أن البرنامج قد أولى مساحة كبيرة للأبعاد الثقافية في العلاقات الخارجية، بل إن تلك الأبعاد الثقافية لم يتم الاهتمام بها في إطار داخلي بحت، كذلك يلاحظ الاهتمام بدور كل من الأزهر الشريف والكنيسة على حدٍ سواء. كذلك عكس البرنامج الرغبة في القيام بدور عالمي، حيث تمت الإشارة إلى العمل على إصلاح الأمم المتحدة.

وأكد برنامج حزب النور كذلك على أن تكون السياسة الخارجية متفقة مع المصلحة والهوية المصرية، إضافة إلى محورية دور الشعوب.

كذلك أشار حزب الوفد إلى إعطاء الاهتمام للدوائر المختلفة، مع إعطاء اهتمام للبعد الإفريقي، لكن لم يكن هناك اهتمام كافٍ بالآليات.

وبالنسبة إلى المصريين الأحرار، فكان التأكيد كذلك على البعد العربي والأفريقي بل والعالمى، إلا أنه لم يذكر شيئاً عن الإطار الإسلامى كمسمى واكتفى بالإشارة إلى التعاون مع تركيا وإيران لإقرار السلام بالمنطقة. وفي المقابل، كان هناك تركيز على انتماء مصر للدائرة المتوسطة وتوصية بتطوير العلاقات مع الدائرة الأوربية انطلاقاً من ذلك.

وعن التحالف الشعبى الاشتراكى، فقد اتخذ شعار "نحو مساهمة مصرية في النضال من أجل عالم حر عادل". واتصلاً بالرؤية اليسارية يتحدث البرنامج عن رفض ما كان من تبعية لقوى الإمبريالية العالمية. ومما تقوم عليه رؤية الحزب قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل (وتعد الرؤية الأكثر جرأة في هذا الصدد)، إلى جانب المشاركة الشعبية في توجهات السياسة الخارجية للدولة والرقابة الشعبية عليها وبذل كل جهد ممكن من أجل دعم التحول الديمقراطى في الدول العربية وتحقيق التكامل العربى بين الأنظمة الديمقراطية.

ومما سبق، فهناك عدد من الثوابت التى لا خلاف عليها، لاسيما فيما يتعلق بتطوير نظام سياسى ديمقراطى وقوانين تدعمه وما يرتبط بذلك من قيم الحرية والعدالة الاجتماعية، إلا أن هناك من الأمور والتفاصيل ما تأثر بمرجعية الحزب كتلك المتصلة بهوية الدولة والنظام الاقتصادى والسياسة الخارجية.

خاتمة: في إشكاليات الحالة الحزبية:

لقد تساءلت الورقة عن أمرين؛ أولهما يتعلق بالجديد على مستوى الخارطة الحزبية، بينما يتصل الثانى بالبحث فى إمكانية تقديم نموذج جديد يتصل بالممارسة الحزبية. وبالنسبة للجديد

على الخارطة الحزبية، فيتمثل بالأساس في تكوين أحزاب ذات مرجعية دينية إلى جانب حضور الشباب بالأحزاب على اختلاف مرجعياتها. وهذا بدوره يجعلنا -كما أشير- ننتظر نموذجًا مختلفًا للفكر والممارسة. وبالفعل، فقد أخبرنا الواقع ببعض مؤشرات التغيير كالنزول إلى الشارع في مليونيات، إلى جانب التحالفات، وإدراك أهمية القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية والثقافية، إلا أن كل هذا يظل في حدود ضيقة، لاسيما مع توالي الأزمات السياسية. وفيما سيلي محاولة لتقييم أداء الأحزاب وبرامجها وما دخلت به من تحالفات.

المستوى الأول: تقييم عام لأداء التيارات الحزبية المختلفة

لا شك أن هناك حالة حراك سياسي لا بأس بها على الساحة المصرية، إلا أن حداثة التجربة تلقي بظلالها على فاعلية الممارسة، ومن ثم يمكن تقديم القراءة الآتية للأداء الحزبي وفق آراء الخبراء من توجهات مختلفة⁽⁴⁷⁾:

- بالنسبة إلى الأحزاب ذات المرجعية الدينية، نجد أن أبرز إشكالياتها هي الحاجة إلى البحث في كيفية تعبئة الناس خارج ثنائية الدين-العلماني، فهي وإن كانت ليست أسيرة تلك الثنائية بشكل تام، إلا أنها بحاجة إلى مزيد من تطوير الخطاب، فلا يكون مجرد رد فعل على اتهامات. بمعنى أن هناك حاجة إلى نقل التصور الحضاري الإسلامي العميق لجموع الناس ليُدركوا أن الإسلاميين لن يأتوا ليُضيقوا عليهم شؤون حياتهم، بل إن الرؤية الإسلامية تحمل الكثير من الأفكار التي تتعامل مع مشكلات حياتهم اليومية.

هناك أيضًا إشكالية تتعلق بالتعامل مع مشكلات الحكم؛ فبعد انتخابات البرلمان بدا أنه ربما تتوفر فرصة أولى للتيارات الإسلامية لتولي ولو جزء من مقاليد الحكم في مصر. وهو أمر يشكّل لها اختبارًا حقيقيًا، فبالنظر إلى المشكلات غير القليلة التي يعاني منها المجتمع على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يصير الاختبار ليس يسيرًا، فستبقى الحاجة إلى تطوير العديد من المفاهيم والآليات.

- بالنسبة للأحزاب الليبرالية، فإن المآزق الرئيس لهذه التيارات هو سهولة استدراجها ذاتيًا في إطار محاولتها لإبراز اختلافها عن القوى ذات المرجعية الدينية واكتساب تعاطف المتخوفين من الإسلاميين؛ حتى أنها قد تتخذ مواقف تبدو أنها مواقف ضدّ الدين نفسه، خاصة بالنسبة إلى المسلمين.

47- انظر: مازن حسن، الخريطة الحزبية المصرية لانتخابات 2011، على: www.masr.bosala.org

تعاني التيارات الليبرالية أيضاً من إشكالية تنظيمية، فمن الواضح أنّ هذه الأحزاب لم تتمكن -حتى الآن على الأقل- من مضاهاة البنية التنظيمية المتشعبة والقوية للأحزاب ذات المرجعية الدينية؛ حيث إن الأحزاب السياسية ليست برامج وقيادة فحسب، وإنما لابدّ من تنظيم يربط القيادة بالمؤيدين، الذين لن يأتوا فقط عبر شاشات الفضائيات.

- الأحزاب اليسارية، نجد أنّ أبرز أزماتها فقدانها السيطرة على قاعدتها العريضة المتمثلة في النقابات العمالية. فانتشار اليسار المصري دوماً ما يوصف بأنه محدود جداً في الأوساط التي من المفترض أن تقدّم التأييد التقليدي للأحزاب اليسارية.

أيضاً هناك مشكلات تتعلق بقصور تنظيمي كبير، فالقيادات تعاني من مشكلات الانقسامات الداخلية العنيفة أو الشخوخة، ويعاني أيضاً من عجز عن إعادة تعريف لبرنامج الاقتصاد الحقيقي، بصورة تواكب التغيرات الكبيرة التي شهدتها المجتمع المصري. فالتيار اليساري دوماً ما يُعلن تأييده للاحتجاجات الفئوية المستمرة بمصر، إلا أنه لم يُقدم طرحه لعلاج مثل هذه الأزمات على نحو يعكس إدراكاً للمتغيرات، وكأن كل المطلوب هو تسجيل موقف لاستعادة شعبية مفقودة.

المستوى الثاني: دلالة التحالفات

هناك من نظر إلى التحالفات من منطلق سلبي، انطلاقاً من الارتباك التي شهدتها، إلى جانب ضمها مختلفين مرجعياً. وعلى جانب آخر، رآها البعض بشكل إيجابي؛ حيث أن مصر بحاجة إلى مثل هذه التكوينات التجميعية لاسيما في مواجهة فلول النظام السابق خلال العملية الانتخابية، أما ما حدث من خلافات فيرى كأمر طبيعي مع حداثة التجربة. وانطلاقاً من ذلك يطمح كثيرين إلى تشكيل تحالفات سياسية وليست مجرد تحالفات انتخابية مؤقتة، بل إن هناك طموح لتحقيق اندماجات بين الأحزاب المتشابهة لاسيما أحزاب الشباب، إذ من شأن ذلك إثراء الحياة السياسية بشكل فعلي.

المستوى الثالث: بالنسبة للبرامج

على الجانب الإيجابي يلاحظ أن برامج الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية اتسمت بحضور البعد القيمي بشكل كبير على نحو ساعد على الولوج إلى جوهر المشكلات في كثير من الأحيان، كما تميز برنامج الحرية والعدالة الانتخابي تحديداً بمراعاة المراحل الزمنية، إذ تحدث عما هو آجل وما هو عاجل، وكان هناك حضور إلى حد ما للإحصاءات والأرقام وهو ما

يضيف مصداقية وواقعية.

على الجانب الآخر، هناك عدد من السلبيات العامة، منها على سبيل المثال الحاجة إلى إعادة ترتيب محتوى البرامج، بحيث توضع النقاط الجزئية في أطر كلية، لاسيما فيما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. كما غلب طابع عام من غياب الآليات، والتأرجح بين عدم الدقة في تحديد المشكلات والإغراق في تفاصيلها. وجاء البرنامج الانتخابي لحزب الوفد -على وجه التحديد- أقل كثيرًا مما هو متوقع، وبما لا يتناسب مع خبرته.

وكانت الأحزاب الإسلامية أكثر حرصًا واجتهادًا من الأحزاب الليبرالية واليسارية في صياغة رؤية بنائية نابغة من داخل مرجعيتها الفكرية وفي الوقت ذاته مرتبطة بالواقع. وبالرغم من بروز لغة إنشائية عامة لدى الجميع إلا أنه يمكن ملاحظة انشغال خطاب القوى العلمانية بالهجوم والإسلامية بالدفاع.

ويبقى أن هناك بعض الأمور التي تميزت في طرحها بعض البرامج، ومن منطلق وطني يتوجب التكامل بين الرؤى الجيدة في موضوع ما. إن مصر بحاجة الآن إلى حياة حزبية ثرية وصحية، حياة حزبية قوامها التنافس والتدافع وليس الاستقطاب والصراع والتناحر.